

الباب الأول

الإصلاح الإداري

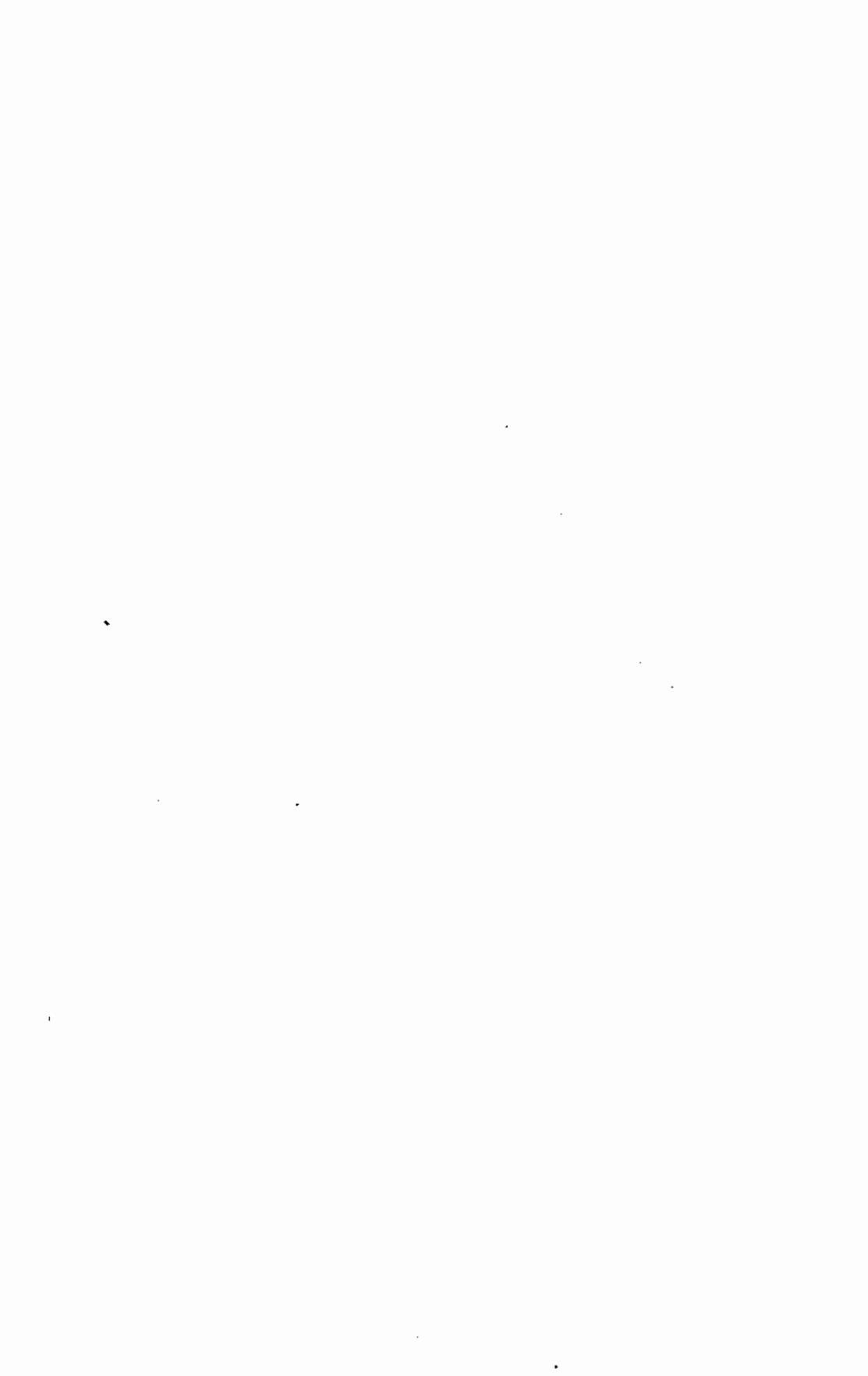
ماهيته — موضوعه — وسائل تحقيقه

تقسم دراستنا في هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : نتكلم فيه عن ماهية الإصلاح الإداري وأهميته .

الفصل الثاني : نتكلم عن موضوع الإصلاح الإداري .

الفصل الثالث : نتكلم بالكلام فيه عن وسائل الإصلاح الإداري :



الفصل الأول

ماهية الإصلاح الإداري وأهميته

١ - الإصلاح الإداري والتنظيم العلمي :

الإصلاح الإداري هو في حقيقته عملية تتعلق أولاً وأخيراً بالتنظيم العلمي (١) .

ذلك لأن تحقيق الإصلاح ليس له سوى وسيلة عامة أساسية واحدة .
هي تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على أسس علمية سليمة تكفل تحقيق الأغراض المرجوة منه .

ويقصد بالتنظيم بوجه عام استخدام الطرق والأساليب العلمية لتحقيق

(١) أنظر لما « الإصلاح الإداري في ضوء مبادئ علم التنظيم » بحث منشور
بمجلة العلوم الإدارية عدد ١ سنة ١٩٥٩ ص ١٢٦ وأنظر أيضا Pierre Channel
في بحثه المنشور بالمجلة الإدارية revue administrative 1955 no 47 p. 549
فهو يقول أن أزمة الإدارة الفرنسية هي في حقيقتها أزمة تنظيم
Une crise d'organisation وإن الفساد وسوء التنظيم موجود في الإدارة
الفرنسية (في ذلك الوقت) وإن الإصلاح يكون بالتنظيم .
وأنظر في نفس المعنى :

Marshall Dimock : Public administration 1970 p. 179 . فهو
ينسكح عن عمليات الإصلاح الإداري في أمريكا تحت عنوان Governmental
reorganization

أهداف المشروعات العامة والخاصة وتحصيل أكبر فائدة من الجهود التي تبذل بأقل تكاليف ممكنة .

ويقصد بالتنظيم بالنسبة للدولة إهداد جهاز إدارى سليم صالح لأداء المهمة الضخمة الملقاة على عاتقها وإدارة هذا الجهاز وتوجيه سيره بأساليب علمية سليمة تكفل تحقيق أهدافه فى أسرع وقت وعلى أحسن وجه وبأقل تكاليف ممكنة .

ويعرف Pierre Channel التنظيم بأنه الاستقرار فى وضع معين استناداً للعمل . أو بعبارة أخرى وضع الأشخاص والأشياء فى مكانها تمهيداً لتحريكها فى سبيل تحقيق الأهداف المرجوة .

ويفسر Channel^(١) هذا التعريف بقوله « أن وضع الأشياء فى مكانها هو المظهر الثابت فى التنظيم *l'aspect statique* ، ويتعلق بالتكوين أى البناء أما تحريكها فى سبيل الهدف فهو المظهر الحركى فى التنظيم . *L'aspect Dynamique* .

والمظهر الحركى فى نظره هو توجيه أشخاص معينين للعمل مزودين بوسائل معينة وفقاً لأساليب معينة .

والتنظيم الذى نقصده هنا هو التنظيم الشامل بمعناه المحدد فى علم التنظيم وتقصد به تزويد المشروع بكل ما يلزم لإنتظام سير العمل فيه من مواد وأدوات وعناصر بشرية قادرة على مباشرة وظائفه المتعددة وفى مقدمتها الوظيفة الادارية بعناصرها الخمسة المعروفة^(٢) .

(١) *Revue administrative* المرجع السابق ص ٥٤٩ .

(٢) التخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة .

وفي إعتقادنا أن مفهوم التنظيم في علم التنظيم لا يختلف عن المعنى الذي يقصده علماء الإدارة العامة . وهو المعنى الذي عبر عنه Marshall Edward Dimocq بقوله أن التنظيم هو الأداة الأساسية Basic tool التي تباشر عن طريقها العملية الادارية The administrative Process وإن كل ما يقوم به رجل الادارة يحمل في طياته معرفة بنظرية التنظيم .

(1) involves a Knowledge of organizational theory

ويقول في موضع آخر أن هناك طريقتان لتحديد مفهوم التنظيم . الأولى النظر إليه باعتباره دراسة علمية . والثانية وهي المعمول بها غالبا النظر إلى التنظيم باعتباره أسلوبا عمليا يتصل إتصالا وثيقا بجميع الأعمال التي يقوم بها رجل الادارة Closely related to every thing the admc nistrator can do

ويبدو أن وجهة نظر الدكتور أحمد رشيد في تحديد مفهوم التنظيم كما شرحها في بحثه المنشور بمجلة العلوم الادارية (س . ١ ع ١) تحت عنوان : « التنظيم حول المعنى وأساليب البحث » لا يختلف عن وجهة النظر التي عرضناها فيما تقدم .

وعلى هذا الأساس يشمل التنظيم في رأينا أمرين أساسيين . الأول تنظيم الأجهزة الإدارية المختلفة من حيث تكوينها ومن حيث تنظيم سير العمل فيها . والثاني . تنظيم شؤون العاملين في هذه الأجهزة .

وبالنسبة للدولة يشمل التنظيم تنظيم الجهاز الادارى في الدولة وتنظيم شؤون الموظفين .

ونظراً لأننا نرى أن الجهاز الإداري في الدولة يشمل السلطة المختصة برسم السياسة العامة وهي الحكومة كما يشمل السلطة المختصة بتنفيذ هذه السياسة وهي السلطة الإدارية . فإن التنظيم الذي نقصده يشمل تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بمعناه الواسع (سلطة القيادة والسلطة الإدارية) كما يشمل تنظيم شؤون الموظفين .

٢ - أهمية تنظيم الدولة بصفة عامة وتنظيم الجهاز الإداري بصفة خاصة :
قلنا فيما تقدم أن الإصلاح الإداري هو في الواقع مسألة تنظيم . وعلى هذا الأساس نعرض هنا لبيان أهمية التنظيم كما يلي :

تبدو للدولة من الناحية التنظيمية أقرب ما تكون شيها بآلة ضخمة تتكون من أجهزة مختلفة تنولى وظائف متعددة وتقوم بأعمال ومشروعات ضخمة متعددة الأنواع يتطلب إنجازها توافر قدر كبير من الكفاية والمقدرة لدى الأشخاص القائمين بها .

ولا شك أن هذه الآلة الضخمة ذات الأجهزة المتعددة والوظائف المتشعبة لا يمكن أن تحقق أغراضها وتؤدي وظائفها على الوجه الأكمل إلا إذا نظمت تنظيمًا سليماً يسكفل شير جميع أجهزتها في توافق وإنسجام في سبيل تحقيق أهداف رئيسية محددة هي أهداف الدولة كلها كجموع .

وإذا كان التنظيم عنصراً لازماً لنجاح المشروعات أياً كان نوعها ، فإنه كلما زاد حجم المشروع وتعددت أوجه نشاطه كانت حاجته إلى التنظيم أقوى وأشد .

ولما كانت الدولة في الوقت الحاضر تعتبر من هذه الوجهة التنظيمية. أضخم المشروعات التي عرفها العالم ، فإن التنظيم بالنسبة لها يعتبر عنصراً أساسياً لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدونه .

ويقرر كثير من العلماء والفلاسفة الفرنسيين أن النظام الإداري الذي وضع أسسه نابليون هو الذي حفظ لفرنسا كيانها وضمن لها البقاء وسط الزعازع والأعاصير السياسية التي هبت عليها واجتاحتها منذ الثورة الفرنسية .

وهذا النظام الإداري الذي وضع أسسه نابليون يمثل في نظر هؤلاء العلماء والفلاسفة الدستور الإداري للدولة الفرنسية . ولهذا نراه يعلنون أن لفرنسا دستورين الأول دستور سياسي رسمي ظاهر هو دستور سنة ١٨٧٥ والثاني دستور سري هو دستور السنة الثامنة الذي أنشأ للبلاد جهازها الإداري (١) .

والتنظيم الذي يقصده هنا والذي تحدثنا عن أهميته فيما تقدم هو التنظيم الذي يقوم على أساس التجارب والمشاهدات ومراعاة أحوال البلاد وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لما يقضى به مبادئ علم التنظيم . والاجماع منعقد بين العلماء الذين تعرضوا لدراسة علم التنظيم الحديث

Daniel Halvey: La decadence de la liberté 1921 p 95; comte de (١)
Fels : Essai d'une pelstique expersemntale 1921 p 130 ؛ Marcel
Prelot : Le pouvoir administratif

على أن التنظيم هو أهم العناصر في بناء الدولة الحديثة وأن تنظيم جهاز الدولة تنظيماً سليماً هو بلا جدال مصدر قوة الدولة في عصرنا الحاضر (١) .

ولهذا نرى أنه يجب لضمان سلامة الجهاز الإداري في الدولة وحمايته من خطر التأثير بالمؤثرات السياسية الحزبية أن ينص في دستور الدولة على الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها بناء الجهاز الإداري والضمانات التي تكفل لهذا الجهاز السير قدماً في تحقيق أهدافه لصالح المجتمع .

وتعتبر الجيوش في نظر علماء التنظيم من أضخم المشروعات التي تعتمد في نجاحها على قوة التنظيم وسلامته . ولهذا فإن المبادئ والأساليب التي

(١) يقر Pasd rmadjian في كتابه بعنوان :

Les gouvernemenent des grandes arg anisation IS47 .

إن توافر الكفاية الفنية عند الرئيس الإداري لا تغني عن الكفاية والقدرة على الإدارة والتنظيم . ذلك لأن المعلومات الفنية يمكن الحصول عليها بالاستعانة بالفنيين المتخصصين . أما نقص القدرة على التنظيم فلا يمكن علاجه . وأشار المؤلف في معرض تأييد هذا الرأي إلى أن كيتشر وهو من أعظم قواد حرب سنة ١٩١٤ لم يعين في منصبه القيادي لتفوقه في معرفة فنون الحرب وإنما كان تعيينه في هذا المنصب لمقدرته الفائقة في التنظيم (أنظر ص VIII) وأنظر

أيضاً في نفس المعنى Ralf J. Burton : The central machinery of government 1951 P 2 et 3 .

ويلاحظ أن المؤلف هنا يستعمل اصطلاح management بدلا من اصطلاح administration وأن اصطلاح management في اللغة الانجليزية ليس مرادفاً لإصطلاح administraticion في اللغة الفرنسية وإنما هو أوسع منه نطاقاً ويشمل التنظيم والإدارة معا .

تتبع في تنظيم الجيوش تعتبر أساسا ومرجعا يعتمد عليه العلماء ويرجعون إليه في دراسة علم التنظيم وتقرير أسسه ومبادئه .

ويعتبر الأشخاص من أهم عناصر التنظيم العلمى في العصر الحديث . وذلك لأن الجهاز الادارى الذى يباشر النشاط سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للمشروعات الخاصة ليس في حقيقته سوى الأشخاص الذين يتولون إدارة هذا الجهاز وتسيير حركة العمل فيه . ومبادئ علم التنظيم التى تطبق في توجيه سير العمل في هذا الجهاز إنما يضعها أشخاص ويطبقها أشخاص . ولا يمكن أن يوجد تنظيم سليم في أى دولة إلا إذا وجد الأشخاص الذين تتوافر لهم الكفاية والقدرة على إنشاء مبادئ وقوانين التنظيم السليم . ولا يمكن أن تتحقق الفائدة المرجوة من أى تنظيم مهما بلغ من الدقة والكمال من الناحية النظرية إلا بتوافر الأشخاص الصالحين لتطبيق مبادئ التنظيم التى تنقرر فعلا وتوجيه العمل في الجهاز الادارى وفقا لهذه المبادئ .

ولهذا قلنا فيما تقدم أن التنظيم لا يشمل فقط تنظيم الجهاز الادارى من حيث تكوينه وسير العمل فيه وإنما يشمل تنظيم شؤون العاملين في هذا الجهاز .

٣ - ماهية الاصلاح الادارى :

في ضوء ما قلناه فيما تقدم عن الاصلاح الادارى والتنظيم العلمى ، يمكن القول بأن الاصلاح الادارى هو بوجه عام تنظيم الجهاز الادارى في الدولة (بمعناه التنظيمى السابق تحديده) تنظيما علميا سليما بحيث يصبح قادراً على

تقديم الخدمات العامة والحاجات العامة للمجتمع على أكل وجه وفي أقصر وقت وبأقل تكاليف ممكنه ، وبحيث يحقق بوجه عام العزة والقوة للدولة والرفاهية لأفراد المجتمع .

وبعبارة أكثر تفصيلا يمكن القول بأن المقصود بالاصلاح الإدارى بالنسبة للدولة هو تنظيم سلطة القيادة والسلطات الادارية المركبة والمرفقية والمحلية تنظيما علميا يكفل تحقيق الاهداف السابق ذكرها .